محليات

المجلس الأعلى للسياحة يدعو لإنعاش السياحة ...مزايا وتسهيلات نوعية للمستثمرين

خميس: تبسيط الإجراءات والخروج بمقترحات فعالة لتطوير قطاع السياحة

مارتيني لـ«الوطن»: الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب سيرتكز على الجودة واختبار جدية المستثمر

هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها المجلس الأعلى للسياحة قدّم خلالها مزايا وتسهيلات نوعية للمستثمرين الراغبين في إقامة المشاريع السياحية بما يساهم في تذليل العقبات التي تعترض الاستثمار وإعادة إقلاع المشاريع السياحية المتعثرة وتوفير متطلبات مرحلة إعادة الإعمار ضمن خطة الحكومة لمراجعة جميع الاستثمارات والمشاريع السياحية وتذليل كل العقبات لبدء إقلاع هذه المشاريع ووضعها في الإطار الصحيح.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن المرحلة حساسة للانتقال مابين الاستقرار والحرب والفوضى التي كانت مرحلة هامة تحتاج إلى تبسيط الإجراءات والخروج بمقترحات فعالة لتطوير القطاع السياحي في المستقبل، مشيراً إلى أهمية وضع آليات عمل جديدة بحيث يغدو قطاع السياحة أحد أهم مدخلات النمو الاقتصادي، ومعالجة معوقات التغيير التي يتعرض لها تطوير هذا القطاع كونه شريك حقيقي في عملية التنمية الشاملة.

هذا ووافق المجلس الأعلى للسياحة في جلسته التي عقدت بالأمس على مشروع الحديقة البيئية في أرض كيوان بدمشق الذي تم إعداده بالتشارك بين وزارة السياحة ومحافظة دمشق بهدف الحفاظ على النطاق الأخضر وتحسين المشهد الجمالي والبصري وتشجيع السياحة الشعبية على أن يتم إعداد الدراسة التمويلية المتكاملة والبرنامج الزمني اللازم للتنفيذ وخطة السكن البديل.

كما تم الموافقة على تعديل القرار الناظم لإشادة المجمعات السياحية خارج المدن والمخططات التنظيمية بحيث تم السماح بإشادة المجمعات التجارية والسياحية والمولات والفنادق وزيادة النسب التجارية المسموحة في هذه المجمعات ما يسهم بانتشار المشروعات التجارية والسياحية خارج المدن ويشجع على السياحة الداخلية والخارجية وسياحة التسوق.

ووافق المجلس على تخفيض رسم الدلالة الذي يتم اقتطاعه من إيرادات المشاريع الاستثمارية السياحية لصالح الوحدات الإدارية إلى ٢ بالمئة بدلاً من /٥/ بالمئة بما يشجع على الاستثمار السياحي ويسهم بالتنمية في الوحدات الإدارية ويوفر البيئة المناسبة لجذب المستثمرين.

وطلب المجلس من وزارة السياحة تقييم العائدات المالية للمنشآت السياحية المملوكة من قبل الدولة والأصول المادية والمالية لهذه المنشآت ليتم تصويبها في الإطار الصحيح وتمت الموافقة على استمرار الوزارة بتأهيل فندق شيراتون دمشق واستثماره وإعداد دراسة متكاملة لتطويره على مستوى التجديد وتطوير الموقع العام.

وفي مجال التوسع بالسياحة الشعبية وتطويرها في جميع المحافظات قرر المجلس استكمال إجراءات استثمار موقعي شاطئ الكرنك والشريحتين A وC من منطقة أبو عفصة في محافظة طرطوس لإشادة الفعاليات السياحية المناسبة للسياحة الشعبية. وكلف المجلس وزارة السياحة بتقديم الخبرة الفنية والمالية والاستشارية لجهات القطاع العام والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية فيما يخص إدارة وتشغيل واستثمار المنشآت والمرافق السياحية العائدة لهذه الجهات لتكون بالشكل الأمثل، كما ناقش المجلس واقع المشاريع السياحية المتعثرة في محافظتي طرطوس واللاذقية ووافق على المقترحات المتعلقة بإقلاعها وهي فندق الكازينو ومطعم السوار السياحيان العائدان لمجلس مدينة اللاذقية ومشاريع شرقي ميريديان اللاذقية وجول جمال والمركز الترفيهي ومشروع شرق منتجع الشاطئ الازرق في محافظة طرطوس، كما وافق المجلس على معالجة واقع مشاريع السمرلاند وأنترادوس وضاحية الفاضل وفندق أساس.

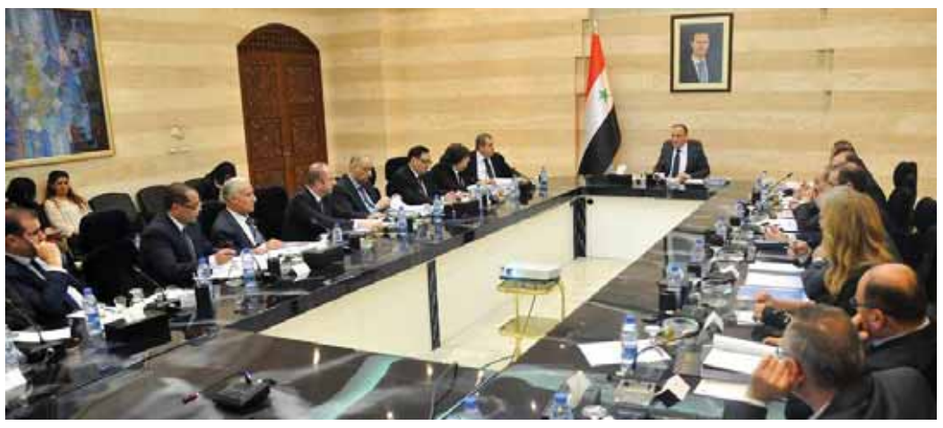

القطاع السياحي رافد لخزينة الدولة

وفي السياق أشار وزير السياحة محمد رامي مرتيني إلى عقد اجتماعات متتالية للمجلس الأعلى للسياحة وإقرار العديد من القرارات والمشاريع تصب جميعها في خطة القطاع السياحي ضمن البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب، في هذا السياق تم اتخاذ جملة من المشاريع منها تحديث القرارات التنظيمية التي تخص الاستثمار السياحي داخل وخارج المخططات التنظيمية، ولاسيما قرار ١٩٨ وتعديلاته والذي سينفذ عملية الاستثمار السياحي داخل وخارج المخططات التنظيمية (القرى السياحية والمراكز الترفيهية و المجمعات المختلطة السياحية والتجارية)، كما تم تعديل القرار ١٠٨ الذي يسهم في تعزيز استثمار المجمعات التجارية السياحية الكبيرة بالتوازي مع إشادة المنشآت الفندقية وزيادة عامل الاستثمار في الأقسام التنظيمية والاستثمارية في هذه المجمعات، واتخاذ عدة قرارات لمعالجة القسم المتبقي من المشاريع السياحية الهامة التي شابها بعد الصعوبات نتيجة الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية، واتخاذ قرارات التوافق والتنسيق مع عدد من الوزارات «السياحة والإدارة المحلية والبيئة»، إضافة إلى اتخاذ قرارات تزيد من إيرادات الوحدات الإدارية بما يصب في تنمية هذه المناطق والوحدات الإدارية وصيانة وتوسيع البنى التحتية المرافقة للمنشات السياحية.

كما تم مناقشة دور وزارة السياحية مستقبلاً في الإشراف على الجهات العامة السياحية وآلية الملتقيات وتعزيز صيغ الاستثمار وتشميل الشركات المشتركة وتطوير عملها بهدف تحقيق موارد أفضل للخزينة العامة وطرح استثمارات جديدة في مناطق التطوير الساحلي وفي مناطق التطوير الكبرى بما يصب في تطوير وتعزيز المناخ الاستثماري وعودة القطاع السياحي كرافد أساسي للخزينة العامة للدولة .

وفي تصريح للوطن أكد مارتيني أن الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب سيرتكز على عدة أمور أهمها الجودة والاستثمارات الصحيحة من ناحية بناء العقود منعاً للتعثر إضافة إلى التوازن العقدي واختبار جدية المستثمر الحقيقي الراغب بتطوير استثماراته مؤكداً أنه سوف يلقى كل الدعم من الحكومة ومن المجلس الأعلى للسياحة، منوهاً باتخاذ جملة من المحفزات للمشاريع التي عادت إلى العمل وللمستثمرين الذين قاموا بإبرام مراحل التوازن العقدي بالتوافق مع الجهات المعنية .

وكشف أنه سيتم إطلاق عدد من الاستثمارات خلال الأسبوع القادم وسيتم تدشين أحد هذه المشاريع وسط مدينة دمشق، إضافة إلى أنه سيتم الإعلان عن مشاريع جديدة خلال الفترة القادمة في مختلف المحافظات. مبيناً أن مجلس الوزراء كلف وزارة السياحة برئاسة لجنة خاصة لمعالجة ودراسة واقع المشاريع المتعثرة الخاصة في السياحة وباقي القطاعات.

دراسة لتوفير ٨٠٠ باص تعمل على الكهرباء في شوارع ريف دمشق

محافظ الريف: سنركز العام القادم على الغوطة.. والتدقيق في فساد محكمة جرمانا

عبد المنعم مسعود

طالب محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أعضاء مجلس المحافظة بإعداد دراسة لكل منطقة على حدة وذلك خلال الشهر المتبقي من العام الحالي بهدف الوصول إلى عمل مشترك إضافة إلى تقييم نتائج العمل خلال هذا العام على أرض الواقع معيداً سرعة إنجاز المشروعات في العديد من الوحدات الإدارية لنشاط رؤساء هذه الوحدات وواعداً بمتابعة العمل في الوحدات التي لم تنجز مشاريعها هذا العام في العام القادم.

وكشف المحافظ خلال مداخلته أمام مجلس المحافظة عن قرب التعاقد مع السورية للشبكات من أجل استلام جميع أعمال الإنارة في البلديات من صيانة وغيرها في محافظة الريف وفق خطة ستوضع من أجل ذلك.

ووفقاً للمحافظ فإنه سيتم التركيز خلال العام القادم على منطقة الغوطة لأنها تحتاج إلى طرق ومدارس وبنى تحتية من مياه وكهرباء بحيث يتم العمل بعد ذلك باتجاه المشاريع التنموية وإعداد مشروعات جديدة إضافة للمشاريع الحالية سواء حكومية أو بالتعاون مع القطاع الخاص مثل الطاقة البديلة التي ستكون في مدينة عدرا ومشروعات النفايات التي بدأت في جرمانا، مشيراً إلى أن هذه التجربة بعد أن تم تطبيقها في جرمانا سيتم تعميمها على باقي المناطق مثل التل والزبداني والقلمون.

وأشار إبراهيم إلى أن هذه المشاريع ستضاف إلى مشاريع أخرى تنموية قدمتها الوحدات الإدارية مثل مشاريع الألبان والأجبان إضافة إلى مشاريع استثمار الأملاك العامة في الوحدات الإدارية وستؤمن هذه المشاريع بمجملها عوائد للوحدات الإدارية.

ولفت إبراهيم إلى أنه بالتزامن مع صيانات الطرق في ريف دمشق ستتم دراسة وضع الحواجز وإعادة توزيعها سواء على طرق الغوطة أو غيرها من الطرق مبيناً أنه على الأغلب سيتم إبقاء حاجز واحد فقط في كل منطقة.

وكشف إبراهيم عن اجتماع أمس بين كل من وزيري العدل والإدارة المحلية للبت بموضوع بطلان انتخاب اثني عشر عضواً من أعضاء مجلس المحافظة آملاً أنه في حال وجود إقصاء للبعض أن يتم إصلاحه.

وأشار إبراهيم إلى أن هناك مناطق لم تصلها الكهرباء نهائياً في ريف دمشق ستكون لها الأولوية في خطة العام القادم.

وبيّن المحافظ أن العمل على المخططات التنظيمية في المحافظة توقف لفترة سبعة أشهر بسبب انتقالها من وزارة الإسكان إلى وزارة الإدارة المحلية كاشفاً عن التعاقد مع القطاع الخاص لإنجاز دراسة لمنطقة في داريا تبلغ مساحتها ١٤٠ هكتاراً وصفها بغير التقليدية وأن نتائج هذه الدراسة سيتم تعميمها على باقي الريف مؤكداً العمل على توءمة بعض المدن المتداخلة مع محافظة دمشق منها الحجر الأسود واليرموك.

وكشف إبراهيم عن التفاوض مع مستثمر خاص من أجل تسيير باصات وفانات يصل عددها إلى ٨٠٠ على خطوط النقل في المحافظة وأن الموقع الرئيسي سيكون في حرستا ويخدم أيضاً باقي المحافظات وتعمل على الكهرباء، مضيفاً إن الباصات مصدرها صيني وأصبحت جاهزة وأنها تشمل باصات كبيرة وصغيرة وفانات.

ووفقاً لإبراهيم فإنه تم إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من مدينة السيارات في الدوير وأنه سيتم البدء بالمرحلة الثالثة التي سيليها تسليم المقاسم لأصحابها من أجل البدء بالتنفيذ.

وطالب عضو مجلس الشعب علي الشيخ بالإسراع بإنجاز طريقي الغوطة وهما طريق الكباس المليحة النشابية، وطريق الزبلطاني باتجاه عمق الغوطة بعد أن وافق وزير المالية على تخصيص المبالغ اللازمة لهما، مطالبا بتخصيص الخدمات الفنية بالمبلغ لتبدأ هي بالعمل وليس انتظار التعاقدات مع المتعهدين.

ورداً على انتقاد العضو عارف أبوحرب ما يجري من فساد في محكمة جرمانا خصوصاً من ناحية الوكالات، إذ إن المواطن يحتاج إلى يومين لينظم وكالة وأن منظم الوكالات يأخذ الدفاتر معه إلى المنزل ليعمل من خلال مكتبه مساء أحال المحافظ الموضوع للتواصل مع المحامي العام للمحافظة للتدقيق في الموضوع ومعالجته.

وكان مجلس المحافظة بدأ جلسته بمناقشة مواضيع المياه والكهرباء والموارد المائية والزراعة برئاسة رئيس مجلس المحافظة صالح بكرو وحضور نائب المحافظ يوسف حمود.

وطرح عضو المجلس قاسم دياب وضع الكهرباء في الديرخبية مبيناً أنه لا يوجد سوى محولتين وأن الانقطاعات مستمرة ولفترات تتجاوز سبع ساعات.

وطرح زياد خالد مشكلة مدينة الضمير التي انقطعت فيها الكهرباء منذ ثلاثة أيام والتي تتجاوز ساعات الانقطاع المعقول وتمتد من الصباح إلى المساء، منتقداً إدارة كهرباء الريف التي لا تجيب على مطالب الأهالي، فالمحولات تعطى لمناطق من دون غيرها على حين أن كل خمس حارات في مدينة الضمير تتغذى من محولة واحدة مشيراً إلى أن المدينة لم ينجز فيها أي مشروع خدمي وأنها تعاني من الإهمال على عكس مناطق أخرى، فالوعود أغلبها وعود وهمية والخطط لا تنفذ على أرض الواقع.

وطرح عضو المجلس عادل خليل أيضاً عدم تعاون كهرباء الريف، مبيناً أن قرحتا تقبل بالتقنين ولكن ما يجري ليس تقنيناً بل قطع لساعات كاملة يضاف إليه التيار الترددي الذي يمنع استقرار التيار الكهربائي.

برج في السويداء يثير الجدل

المكتب الاستشاري غير موافق.. ورئيس مجلس المدينة: الترخيص نظامي

السويداء- عبير صيموعة

قرر مجلس المدينة استكمال الترخيص على عامل الاستثمار بإقامة برج في موقع مضافة أب الفضل، على الرغم من رفضه أكثر من مرة في السنوات السابقة ورغم اقتراح المكتب الاستشاري في مجلس مدينة السويداء بعدم الموافقة على إقامته. إضافة إلى عدم توافر البنية التحتية اللازمة لإنشاء هذا المشروع من جهة ولعدم تحقيق شروط المرآب اللازم حسب شروط البناء من جهة أخرى إضافة إلى أن المكان المشار إليه يقع ضمن السوق القديم ولا يتوافر أي شارع أو طريق يمكن من الوصول إليه خاصة أنه محاط بطرقات وأزقة تم رصفها منذ عشرات السنوات بالحجر البازلتي.

ولعل المستهجن في القضية أن تتم الموافقة على إقامة البرج المذكور من قبل المكتب التنفيذي في مجلس المدينة رغم التناقضات في القرارات والتي يثبتها القرار رقم ١١٦٤ في الجلسة رقم ٢٤ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦ المتضمن أن دراسة طلب الترخيص أكدت عدم شرعيته أو أحقيته حيث إن إطلالة البرج في العقارات المطلوب تنفيذها تطل على أملاك خاصة وليست عامة إضافة إلى عدم وجود شارع تنظيمي عرضه على الأقل ١٤ متراً يصل إلى البرج أو يطل عليه في حال تنفيذه فإن العقار مخدم عن طريق دخلة أملاك عامة، والأكثر استهجاناً أن تتم الموافقة رغم اقتراح رئيس شعبة الترخيص ومدير الشؤون الفنية في المجلس طلب رد الترخيص، رغم أن قرار مجلس المدينة رقم ٤٧ لعام ٢٠١٤ والذي كان ضمن اشتراطات إدراجه ضمن نظام ضابطة البناء المزمع تعديله وتصديقه من اللجنة الفنية الإقليمية وهذا ما لم يتم وبالتالي القرار غير ساري المفعول لتاريخه.

رئيس مجلس مدينة السويداء بشار الأشقر أكد لـ«الوطن» أن الترخيص نظامي ولا يمكن منع أي مواطن من الاستثمار أو البناء في أملاكه الخاصة.

إلا أن رئيس المجلس على ما يبدو تناسى تعميم وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمتضمن توجيه الوحدات الإدارية للعمل ضمن نظام ضابطة البناء المعمول به لدى كل وحدة وهذا ما خالفه الترخيص للمشروع قلباً وقالباً!

رئيس محكمة الاستئناف لـ«الوطن» : القرار كاشف للواقع وليس منشئاً له

سابقة فريدة تعتبر الأولى من نوعها بحمص... تغيير جنس من أنثى إلى ذكر

صاحب القضية: حاولت الانتحار مراراً.. وحالياً بانتظار اللحظات التي ستجمعني مع خطيبتي

حمص- نبال إبراهيم

شهدت محافظة حمص سابقة قضائية فريدة تعتبر الأولى من نوعها بقرار قضائي من محكمة الاستئناف المدنية الثالثة تضمن تغيير جنس المدعية من أنثى إلى ذكر.

وللوقوف على تفاصيل القضية التقت «الوطن» رئيس محكمة الاستئناف المدنية الثالثة بحمص القاضي إسماعيل الشعبان واستوضحت منه وقائعها منذ بداية الدعوى وحتى إصدار القرار، حيث بين أن صاحبة الدعوى المدعوة (ل، ك) ولدت أنثى من الناحية التشريحية والأعضاء التناسلية لكن بعد النمو العمري والتطور البيولوجي بدأت تعاني من تغييرات فيزيولوجية وجسمانية وارتفاع هرمون الذكورة لديها واضطراب جنسي وبدأت تظهر عليها علامات الذكورة واكتساب صفاته الخارجية، وكانت قد تقدمت بدعوى تصحيح جنس أصولاً في محكمة الأحوال المدنية بحمص تتضمن طلب تصحيح الجنس على قيدها المدني من أنثى إلى ذكر، وكانت قد قامت محكمة الصلح حينها بإجراء خبرة طبية ثلاثية من ثلاثة أطباء وجاء في تقريرهم أن المدعية تملك أعضاء جنسية أنثوية كاملة وليس لديها أعضاء ذكرية واضحة، وهذا من الناحية التشريحية دون البحث بالمظهر الخارجي أو الميل النفسي والجنسي للمدعية وقررت حينها استناداً لذلك رد الدعوى.

وتابع الشعبان: ولعدم قناعة المدعية بالقرار حينها بادرت إلى استئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف طالبةً فسخ القرار لأنه يتناقض مع الواقع ولم يتعمق بدراسة الحالة البيولوجية والنفسية لها، وبناءً على ذلك قررت محكمة الاستئناف إجراء كشف وخبرة طبية خماسية مؤلفة من ٥ أطباء مختصين لبيان الوضع الجسدي والهرموني والنفسي والجنسي للمدعية، حيث جاء في تقرير الخبرة بعد الاستيضاح أنه وبالفحص السريري والنفسي تبين أن للمدعية ميولاً ذكورية وهي من الناحية النفسية تتقبل الذكورة بشكل صريح وثابت وأن علاج هذه الحالة من الناحية النفسية شبه مستحيل ويخلفه اضطرابات نفسية شديدة ومن ثم طبياً لا ينصح بالإقدام على هذه الخطوة، وأن المدعية تحمل صفات جنسية ذكورية وأنثوية فعلامات الذكورة واضحة كالبنية العضلية وتوزع الأشعار خاصة الذقن والشاربين ومعالم الوجه والحاجبين والأنف والفم وزوايا الفكين وشكل البطن والصدر والحوض مع القامة، والأعضاء التناسلية لها مظهر أنثوي ضامر مع توقف وظائفها فيزيولوجياً، وأن الصبغيات لدى المذكورة أنثوية إلا أن الهرمونات هي هرمونات الذكورة (تستيسترون) وهذا ما يفسر الشعرانية وظهور الذقن والشارب وتوزع الأشعار التناسلية مع نمط ذكوري، وأن الكتلة العضلية القوية وطبيعة نمو حجم العظام لها الطابع الذكوري، والنتيجة كانت أن هذه الحالة حالة خنثى تحمل صفات الجنسين معاً الذكورية والأنثوية مع رجحان الصفات الذكورية نفسياً وهرمونياً وصفات جسدية خارجية.

وأضاف الشعبان: وبعد تقرير الخبرة الاستيضاحي واستيفائه للشروط واقتناع المحكمة به وركونها إليه وعملاً بالقواعد الفقهية قررت استجواب المدعية التي قالت: إنها كانت وما تزال تشعر بأنها ذكر ورجل، وكان ذلك بادياً للعيان بمشاهدات المحكمة الحسية التي تؤكدها الصور الفوتوغرافية وأن البنية الجسمانية للمدعية لا تدع مجالاً للشك في أنها ذكر ولا يبدو عليها أي مظهر من مظاهر الأنوثة المعروفة، وبعدها استمعت المحكمة لشهود المدعية الذين أكدوا جميعاً أنهم يعرفون المدعية ويتعاملون معها على أنها رجل واسمه (م)، وتأكيد الشاهدة (ه) على أنها خطيبة المدعية وتعرفت عليه منذ أكثر من ١٠ سنوات ونشأت بينهما علاقة عاطفية وهو بالنسبة إليها رجل بكل معنى الكلمة وأنها مستعدة للزواج منه بمجرد تغيير قيده المدني والعيش معه حياة زوجية مستقرة حتى ولم يتم تغيير وضعه البيولوجي.

صاحب القضية (الوطن)

وبيّن الشعبان أن المحكمة توصلت إلى قناعة كاملة بأن المدعية هي خنثى مع رجحان الصفات الذكورية لديها نفسياً وهرمونياً وجسدياً وأن الملامح الشخصية والصفة الغالبة عليها هي صفة الذكورة مع العلم أنها لا تملك أعضاء تناسلية ذكرية، وأن بقاء قيدها بصفة أنثى واسم أنثى يلحق بها ضرراً نفسياً ومعنوياً واجتماعياً بالغاً، واضطراباً في الشخصية يمنعها من ممارسة حياتها والتمتع بحقوقها الطبيعية التي حرصت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، ومن ثم يتعين إزالة هذا الضرر عملاً بالقاعدة الفقهية الكلية «الضرر يزال»، وقررت المحكمة بالإجماع تصحيح قيد المدعية على سجلها المدني وتغيير جنسها من أنثى إلى ذكر واسمها من (ل) إلى (م) وهذا ما يتطابق مع حقيقة المدعية والواقع لجهة الصفات الغالبة، وأنه في مثل هذه الحالات طبياً وعالمياً يحق للخنثى التي تتوافر فيها مثل الحالة اوالواقعة اختيار الجنس الذي يناسبها وتظهر الصفة الغالبة عليها.

وأكد القاضي العودة إلى التشريع الإسلامي والتوجه بعد ذلك للمحكمة بالرأي والإجماع على أن الحالة الماثلة أمامها تحتاج إلى تطبيق وتكامل جميع مصادر التشريع السوري، فتم حينها إكمال المناقشة القانونية من خلال قواعد العدالة والإنصاف، وإصدار قرار يتناسب مع كل ما تقدم بتغيير جنس المدعية من أنثى إلى ذكر.

وأشار القاضي الشعبان إلى أن هذا القرار يعتبر كاشفاً للواقع وليس منشئاً له ويتضمن مطابقة هذا الواقع للقيد المدني قدر المستطاع لأن الأصل أن جميع القيود الرسمية وخاصة القيود المدنية يجب أن تكون مطابقة للحقيقة والواقع، وهذا ما سعت إليه المحكمة واستندت إليه أصولاً لتحقيق العدالة قدر المستطاع.

من جانبه بين محامي المدعية حسين العليوي لـ«الوطن»: أنه تلقى اتصالاً هاتفياً من ذوي المدعية وشرحوا له حالتها بالتفصيل وطالبوه بالتوكل عنها وإيجاد حل قانوني ينصفها ويضع حداً لمعاناتها، لافتاً إلى أنه في بداية الأمر كانت الواقعة غريبة بمجملها، لكن عند قدوم المدعية مع ذويها ومشاهدته لها تغير الوضع تماماً، لأن المدعية كانت رجلاً بكل معنى الكلمة من الصفات الظاهرة والواضحة عليه ومن المستحيل مطابقة ما هو عليه بما يحمله من بطاقة شخصية «هوية شخصية»، لذا عزم على مساعدته والحصول على حقه العادل بقدر المستطاع من خلال خبرته القانونية في مجال عمله كمحامٍ.

بدوره أكد صاحب الدعوى المدعو (م) لـ«الوطن» أنه عانى كثيراً في المرحلة الدراسية وكان الوضع صعباً جداً عليه، بكونه شاباً في المظهر وبالهوية أنثى وهذا ما دفع إدارات بعض المدارس العامة والخاصة على طرده منها لعدم التوافق ما بين مظهره وسجله الشخصي، وكان يطلب منه أن يظهر بمظهر الأنثى وهذا ما كان يرهقه ودفعه إلى إهمال دراسته وتراجعه عنها شيئاً فشيئا حتى ترك المدرسة في الإعدادية مع العلم أنه كان مجتهدا في دراسته.

وأوضح أنه منذ تركه المدرسة قام بممارسة عدة أعمال حرة خاصة بالرجال لكسب العيش (كالعمل في الصناعة والحلاقة وتجارة السيارات وصيانة الموبايلات وغيرها)، منوهاً إلى أنه ونتيجة للعذاب الذي عاشه منذ طفولته والضرر الذي كان يحصل له بشكل متواصل ومستمر والحالة الحرجة والنفسية التي كان يعانيها، تقدم بدعوة إلى القضاء للحصول على حقه المشروع والطبيعي في تصحيح قيده في السجل المدني وتغيير جنسه من أنثى إلى ذكر.

وأشار إلى أنه حاول الانتحار في السابق أكثر من مرة لأنه كان قد فقد الأمل حينها إلا أن عائلته وقفت بجانبه، وحالياً هو ينتظر تنفيذ قرار المحكمة بعد اكتسابه الدرجة القطعية وتغيير جنسه في سجلات القيد المدني من أنثى إلى ذكر وتغيير اسمه والحصول على هويته الشخصية كذكر.

وأشار إلى أنه قد تعرف منذ أعوام على إحدى الفتيات وأحبها وتقدم إلى خطبتها وحصل على موافقة أهلها بعد إطلاعهم على حالته بشكل واضح، علماً أنهم لم يصدقوا في البداية أقواله وحالته لأن مظهره لا يدل أبداً على ما يحمله من بطاقة شخصية، مؤكداً أنه وبعد حصوله على الهوية وتغيير جنسه في السجلات سيقوم بالزواج من خطيبته.